

دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية - دراسة حالة اليونان

حنان درحمون و د/ حسين بورغدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير

جامعة سطيف 1

ملخص

تناولنا في هذا البحث دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية باليونان؛ حيث بينا جذور ومظاهر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو واليونان، ثم أبرزنا الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية؛ كما أظهرنا برامج المساعدة التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لإنقاذ منطقة اليورو عامة ودعم اليونان خاصة، إلى جانب الجهود اليونانية المبذولة لتجاوز هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، أزمة الديون السيادية، منطقة اليورو، اليونان.

Le FMI et le management de la crise des dettes souveraines européennes:***Le cas de la Grèce*****Résumé**

Cette recherche a pour objet de souligner le rôle du Fonds Monétaire International dans le management de la crise des dettes souveraines dans la zone Euro et plus spécifiquement en Grèce. Dans ce contexte, le nouveau rôle du FMI dans le management des crises financières, a été abordé. Les programmes d'assistance adoptés par le FMI pour sauver la zone Euro en soutenant la Grèce, et les efforts fournis par ce pays pour surmonter cette crise ont été mis en évidence.

Mots-clés: Fonds Monétaire International (FMI), crise des dettes souveraines, zone euro, Grèce.

The IMF and the management of the European sovereign debt crisis:***Greece's case*****Abstract**

This research aims at highlighting the role played by the International Monetary Fund in relation to the management of the sovereign debt crisis in Greece. In so doing, we have basically displayed the origins and the reflections of the sovereign debt crisis in the euro zone and Greece. Then, we tackled the new role of the IMF in the management of financial crises. Further, we approached the assistance programs adopted by the IMF to maintain Greece and we have accordingly revealed the efforts adopted by Greek to overcome this crisis.

Key words: International Monetary Fund (IMF), sovereign debt crisis, euro zone, Greece.

مقدمة

لقد كان للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وقع وأثر كبير على اقتصاديات الدول، فالتعافي الاقتصادي لم يكن ليتحقق بمضي بضع سنوات من تاريخ انفجار الأزمة، وهذا ما أكدته ارتداداتها التي هزت مختلف الدول لاسيما في القارة الأوروبية، على غرار أزمة الديون السيادية التي أصابت مجموعة من دول منطقة اليورو.

ويعود ظهور أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى نهاية سنة 2009، بعد الإعلان عن المخاطر المصاحبة للديون السيادية اليونانية، أين برزت اليونان كأكبر دولة متضررة من هذه الأزمة، مما دفع بها إلى طلب المساعدة الدولية. ولما كان صندوق النقد الدولي هو ملجأ الدول الأعضاء في مثل هذه الظروف، تقدم اليونان بطلب دعم من الصندوق للاستفادة من برنامج إنقاذي يساهم في تمويل العجز الذي لحق به، في إطار المساعدات المالية والفنية التي يقدمها هذا الصندوق لدوله الأعضاء. من هنا جاءت إشكالية هذا البحث لتُطرح في صيغتها التالية: ما دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما واقع أزمة الديون السيادية الأوروبية عامة وفي اليونان خاصة؟
- كيف عمل صندوق النقد الدولي على مواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية؟ وما دوره في إدارة أزمة الديون السيادية باليونان؟ وما أبرز الجهود اليونانية المبذولة للخروج منها؟

فروض البحث:

- بغرض معالجة إشكالية هذا البحث ووصولاً لأهدافه، يُمكن طرح الفروض الآتية:
- إن أزمة الديون السيادية الأوروبية هي أزمة عضوية بين دول منطقة اليورو والتي تعد اليونان أكثر الدول تضرراً منها؛
- لا يمكن لصندوق النقد الدولي أن يكون لدوره أثر على مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان، دون تكثيف للجهود الأوروبية عامة والجهود اليونانية خاصة.

أهداف البحث:

- سنحاول من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف الآتية:
- التعريف بأزمة الديون السيادية الأوروبية وأسبابها ومختلف مظاهرها؛
- إظهار دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية عامة، وأزمة الديون السيادية الأوروبية خاصة؛
- إبراز دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون السيادية في اليونان، والجهود اليونانية المبذولة لتجاوز هذه الأزمة.

منهج البحث:

سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أن البحث يتطلب تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها، من خلال الاعتماد على مختلف المراجع العربية والأجنبية بهدف الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

الدراسات السابقة:

تناولت معظم الدراسات التي اطلعنا عليها الموضوع بشكل جزئي، إذ أن هناك دراسات تناولت كيفية إدارة أزمات الديون السيادية الأوروبية عامة، وهناك دراسات تناولت أزمة الديون السيادية باليونان، وهناك دراسات تناولت دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية لدوله الأعضاء بصفة عامة، ولعل من أبرز هذه الدراسات ما يأتي:

- دراسة "جيل سانت- بول وآخرون" (Gilles Saint-Paul et al.) (2011): "منطقة اليورو: كيف تُدار أزمة الدين العمومي؟". حاول الباحثون من خلال دراستهم هذه توضيح الأسباب الجذرية لأزمة الديون السيادية الأوروبية مع وضع الإطار العام والأولي لكيفية تفاديها مستقبلاً؛ حيث أرجعوا الأسباب الرئيسة لهذه الأزمة إلى التفاوت الموجود بين اقتصاديات الدول الأعضاء في منطقة اليورو، خاصة ما يتعلق بالموازنات العامة لها؛ وقد أوصوا بضرورة إعادة النظر في سياسات إعدادها، كحل أولي وأساسي للتمكن من إدارة هذه الأزمات مستقبلاً؛

- دراسة محمد حبش (2011): "الأزمة المالية اليونانية... إلى أين؟". هدف الباحث في دراسته هذه إلى إظهار الظروف العامة وآثار أزمة الديون السيادية باليونان؛ حيث أظهر واقع الاقتصاد اليوناني، وبين تسلسل حدوث هذه الأزمة مع استنتاجه لأهم أسبابها، ثم أظهر بعض الحلول المُعتمدة لتخفيف الأزمة على اليونان؛ وقد خرج في الأخير بنتيجة مفادها أن أزمة الديون السيادية باليونان كشفت الخلل في الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، ما يستدعي ضرورة الاستعجال بالإصلاحات اللازمة، خاصة على مستوى الموازنات العامة لدول المنطقة؛

- دراسة "بينديكت ساريني" (Bénédicte Serbini) (2010): "تسيير أزمات الدين السيادي: نحو مراجعة عتبات التصويت وأحكام الإجراءات الجماعية". حاول الباحث من خلال دراسته هذه وضع طريقة لإدارة أزمات الدين السيادي؛ حيث تطرق إلى الحاجة لوضع إطار لإدارة أزمات الدين السيادي، وخرج باقتراح إجراء جديد لإعادة هيكلة الديون السيادية، وذلك من خلال الأخذ بالأغلبية المؤهلة من الدائنين عند التصويت على السندات المُصدرة؛

- دراسة ذهبية لطرش (2009): "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية". عملت الباحثة في دراستها هذه على إظهار دور صندوق النقد الدولي في مواجهته للأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛ حيث توقفت عند التعريف بصندوق النقد الدولي، وتطرقت إلى الدور الجديد الذي اكتسبه هذا الصندوق بعد انهيار نظام "بروتن وودز" في سبعينيات القرن العشرين، ثم بينت مختلف الإجراءات التي قام بها الصندوق لتجاوز الأزمة المالية العالمية؛ لتنتهي في دراستها إلى أن دور صندوق النقد الدولي ليزال ضعيفاً في مواجهة الأزمات، ما يستدعي ضرورة إجراء إصلاحات على مستواه، بما يضمن تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسات في حدود ما تمّ الإطلاع عليه، لم تُحط بجوانب الموضوع محلّ البحث، إذ لا توجد دراسة مستقلة بحثت في موضوع "دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية -دراسة حالة اليونان-"; ولذلك تتميز دراستنا هذه عن غيرها من الدراسات السابقة بإبرازها لاستراتيجيات صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمات الديون السيادية، على غرار دوره في مواجهة الأزمات

المالية الأخرى، كما أنها سلطت الضوء على استراتيجيات الصندوق في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان بصفة خاصة، على أمل أن تكون مرجعا علميا للمهتمين بمثل هذه المواضيع وإضافة جديدة تثري المكتبة الجامعية.

خطة البحث:

سوف يتم عرض البحث من خلال ثلاثة عناصر على النحو الآتي:

- سيكون العنصر الأول مدخلا للتعريف بأزمة الديون السيادية الأوروبية؛
- وسيتم التطرق في العنصر الثاني لصندوق النقد الدولي ودوره في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية؛
- وسيتناول العنصر الثالث دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية.

أولاً: مدخل للتعريف بأزمة الديون السيادية الأوروبية :

تعود نشأة الاتحاد الأوروبي^(*) إلى المحاولات التي تكررت في تاريخ القارة الأوروبية لتوحيد أمم أوروبا، حيث اشتدت الضرورة لذلك بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، سعياً في اكتساب موقع اقتصادي أكثر قوة وتنافسية، وبحثاً عن القدرة في التصدي للأزمات المالية والنقدية والاقتصادية التي تُصيبها؛ ثم عملت الدول الأوروبية على استكمال وحدتها الاقتصادية، بتأسيس اتحاد نقدي وإصدار عملة أوروبية موحدة مُشكلة بذلك منطقة اليورو، إلا أن ذلك لم يمنعها من آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بداية، ثم وقوعها في أعنف أزمة لها منذ طرح عملتها الموحدة، وهي ما يُعرف بأزمة الديون السيادية الأوروبية.

1-تعريف الديون السيادية: تُعرّف الديون السيادية بشكل عام بأنها إجمالي الديون المترتبة على دولة ما، وترتبط بشكل مباشر بالسياسة المالية وبشكل أخص الموازنة السنوية للدولة، أي العلاقة الكائنة بين إجمالي الإيرادات والنفقات، ويُعتبر مصطلح الديون السيادية من أكثر المصطلحات الاقتصادية المستخدمة حالياً، خاصة بعد أن أصبحت أغلب الدول الصناعية تُعاني منها، ويُقصد بها بشكل مُحدد الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات؛ فعندما تقوم الحكومات بإصدار سندات فإنها إما تطرح سندات بعملتها المحلية، وغالباً ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين فيسمى الدين ديناً حكومياً، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة دولية غير عملتها المحلية كالدولار أو اليورو فيكون الدين ديناً سيادياً؛ وبخلاف الديون المترتبة على الأفراد أو الشركات فإنه لا يمكن للدائنين إجبار الحكومات على سداد ديون تخلفت عن دفعها، وبالتالي فثمة طرق لمعالجة الديون السيادية كإعادة جدولة هذه الديون أو تخفيض معدلات الفائدة⁽¹⁾.

إذن فالديون السيادية هي عبارة عن قروض في شكل سندات، تُصدرها دول سيادية ما بعملة دولية أجنبية غير عملتها المحلية، بغرض الحصول على أموال من مستثمرين غير محليين، وغالباً ما تلجأ إليها هذه الدول عندما لا تستطيع مواجهة نفقاتها بإيراداتها.

2- إدارة الديون السيادية: تُعرّف على أنها "عملية وضع وتطبيق إستراتيجية لإدارة دين الحكومة من أجل توفير مبلغ التمويل المطلوب، وتحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطر والتكلفة، بالإضافة إلى أية أهداف عامة أخرى تكون الحكومة حددتها لإدارة الدين السيادي، مثل إقامة سوق كفاء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها"⁽²⁾.

تجدر الإشارة هنا إلى أن وضع الإستراتيجيات الخاصة بإدارة الديون السيادية يُمكن أن تتم على مستويين، إذ يمكن أن تتم على المستوى الداخلي، وذلك من قبل متخصصين يتم تعيينهم في الدول صاحبة هذه الديون، كما أنها يمكن أن تتم على المستوى الخارجي وذلك بمساهمة وكالات التصنيف الائتماني أو ما يُسمى كذلك بوكالات التقييم المالي، والتي يمكن أن تضع برنامجاً خاصة لإدارة الديون السيادية، فضلاً عن دورها في إعطاء تصنيف لهذه الدول حول مقدرتها في سداد ديونها السيادية.

ويُمكن الهدف الأساسي لإدارة الدين السيادي في ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة، والسعي لتلبية التزاماتها بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط والطويل وبدرجة مخاطرة معقولة؛ حيث يجب على الحكومات أن تُحاول تخفيض تكلفة خدمة الدين المتوقعة وتكلفة حيازة الأصول السائلة، مع السماح بمستوى مقبول من المخاطرة؛ هذا ويجب أن يكون هناك تماثل بين أهداف إدارة الدين وسياسات المالية العامة وكذا السياسات النقدية، مع ضرورة وجود تبادل في المعلومات الخاصة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة؛ كما ينبغي للقائمين على إدارة الدين إبلاغ السلطات المختصة بشؤون المالية العامة والمتعلقة بالتكاليف والمخاطر المصاحبة للاحتياجات التمويلية للحكومة ومستويات دينها⁽³⁾.

3- المخاطر التي تُواجه إدارة الديون السيادية: تُواجه إدارة الديون السيادية مجموعة من المخاطر، يُمكن حصرها في ما يأتي⁽⁴⁾:

أ- مخاطر السوق: هي تلك المخاطر المتعلقة بمختلف أسعار السوق، كأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع وأثرها على تكلفة خدمة الدين، حيث إن الدين المُحرَّر بعملات أجنبية يتميز بالتقلب على تكلفة خدمة الدين والتي تُقاس أصلاً بالعملة المحلية؛

ب- مخاطر التجديد: وهي المخاطر المتعلقة بتجديد الدين بتكلفة مرتفعة بشكل غير عادي، أو عدم إمكانية تجديد الدين في حالات نادرة، وكلاهما يتسبب في أزمة دين أو تفاقم تلك الأزمة، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية حقيقية؛

ج- مخاطر السيولة: وتتعلق بمخاطر تناقص حجم الأصول السائلة بسرعة بسبب مواجهة التزامات خاصة بتدفقات نقدية غير متوقعة؛

د- مخاطر الائتمان: تظهر في حالة عدم سداد الطرف الآخر لالتزاماته؛

هـ- مخاطر التسوية: تُشير هذه المخاطر إلى الخسائر التي قد تُواجهها الحكومة، نتيجة لعجز الطرف الآخر عن تسوية التزاماته؛

و- مخاطر تشغيلية: وهي المخاطر الناجمة عن المحيط الداخلي، والذي يكون مصدرها الأخطاء البشرية أو المهنية أو القانونية أو التقنية أو الكوارث الطبيعية...

وعلى الرغم من المخاطر التي تُواجه الدول في إدارة ديونها السيادية، إلا أن معظم الدول تتبنى في سياساتها المالية "سياسة الإنفاق بالعجز"، والتي تسمح لها بتغطية نفقاتها العامة باعتمادها على هذا النوع من الديون، ما يجعلها أكثر عرضة للوقوع في أزمات الديون السيادية.

4- أزمة الديون السيادية (النشأة والتعريف): تُواجه الدول أزمة ديون سيادية إذا أساءت تقدير هيكل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية في المستقبل، بسبب المغالاة في تقدير هذه التدفقات بما قد يُوحى لها بالتمكن من

الحصول على النقد الأجنبي اللازم لسداد التزاماتها بسهولة، أو إذا ما تعرضت هذه الدول لصدمات خارجية تؤثر على تدفقات النقد الأجنبي لها، والذي يؤدي إلى عجز أرصدة نقدها الأجنبي عن الوفاء بكافة الاحتياجات اللازمة من العملات الأجنبية، ومن ثم فإن أخذ الحيطة في هيكلة الديون بالعملات الأجنبية من الناحية الزمنية، بالشكل الذي يُمكن من استيفاء متطلبات خدمة هذه الديون وفي المواعيد المحددة، يُعدّ أمراً ضرورياً حتى لا تقع الدول في أزمة ديون سيادية⁽⁵⁾.

وعلى العموم، تُعرّف أزمة الديون السيادية بأنها فشل الدول في القيام بخدمة ديونها المُقوّمة بالعملات الأجنبية، لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها؛ وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، حرصاً منها على الحفاظ على عدم تدهور تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض، ذلك أن توقفها عن السداد أو وجود شك في ذلك، يؤدي إلى فقدان مستثمري الأسواق الدولية الثقة في هذه الدول، وكذا تجنّبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سندات، مما يؤدي إلى انتشار زعر مالي بين أوساط المستثمرين الحاملين لهذه السندات، وكذا باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدول والذين لا يحملون هذه السندات⁽⁶⁾.

ومنه يمكن القول إن أزمة الديون السيادية تُعبّر عن عجز الدول في سداد قيم السندات التي أصدرتها بالعملة الأجنبية للمستثمرين الأجانب، ما يترتب عن ذلك فقدان الثقة في الاستثمار بهذه الدول، وما لذلك من آثار وخيمة عليها.

5- جذور أزمة الديون السيادية الأوروبية: تُعدّ أزمة الديون السيادية التي ضربت منطقة اليورو أواخر سنة 2009، من الأزمات المالية التي تضررت منها الدول الأوروبية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والذي كان سببها في الأصل فقاعة سوق العقارات بالولايات المتحدة مع نهاية سنة 2007، أين تكونت حلقات من الأزمات المالية اتصلت ببعضها، نتيجة للتوسع في التحرير المالي وشدة الارتباط بين البنوك والأسواق المالية الأمريكية والأوروبية؛ مما تسبب في تضخم الائتمان في أوروبا وشجع الدول على الاقتراض ليصل إلى حدود هددت إفلاس وإنهيار منطقة اليورو، وذلك لارتفاع عبء الدين وعجز بعض دول المنطقة عن خدمة هذه الديون⁽⁷⁾.

إلا أن جذور أزمة الديون السيادية الأوروبية ترجع في الواقع إلى وقت طويل، إذ تعود إلى جملة من الاختلالات في اقتصاد الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، نتيجة لعدم اكتمال الاندماج الاقتصادي والمالي وبالخصوص جانب المالية العامة والذي يحتاج إلى تغييرات هيكلية أساسية، حيث إنه تم تحويل سلطة اتخاذ القرارات النقدية إلى المستوى الأوروبي في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، إلا أن سلطة السياسة المالية بقيت على مستوى الدول الأوروبية كل على حدة؛ كما أن ضعف النمو في بعض الدول الأعضاء لمنطقة اليورو، راجع أساساً إلى الاختلالات الشديدة في التدفقات التجارية والرأسمالية التي تراكمت بعد اتخاذ اليورو كعملة مشتركة، بالإضافة إلى نقاط الضعف الناجمة عن ارتفاع الأسعار وضعف القدرة التنافسية، إضافة إلى تكاليف العمل في بلدان الجنوب منذ بداية الاتحاد النقدي، وكذا مشكلات التوظيف والفصل من العمل وارتفاع الحد الأدنى للأجور ومركزية التفاوض على الأجور، مع تقييد الحصول على الوظائف والوصول إلى بعض الأسواق⁽⁸⁾.

هذا وقد اختلفت استراتيجيات دول منطقة اليورو في تحقيق النمو، حيث اعتمدت دول شمال المنطقة وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا على الصادرات لدعم النمو، بينما اعتمدت دول جنوب المنطقة كالإيونان وإسبانيا على الطلب المحلي، وهذا ما يُفسّر اختلاف التطورات بين الشمال والجنوب في أسعارها النسبية بما في ذلك الأجور الاسمية وأرصدة حساباتها الجارية، حيث اعتمدت دول الجنوب على الاقتراض من دول الشمال مما أدى إلى تحقيق عجز كبير في حسابها الجاري، وتحقيق فائض في الحساب الجاري لدول الشمال⁽⁹⁾.

6- مظاهر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: إلى غاية سنة 2009، كان العالم منشغلا بكيفية تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد أزمة اقتصادية هددت الاستقرار المالي والاقتصادي العالميين، إلا أن التعافي منها لم يكن ليتحقق بهذه الوتيرة، فسرعان ما دخلت دول منطقة اليورو في أزمة ديون سيادية حادة، تسببت في الإضرار بالنمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي والعالم عامة ومنطقة اليورو خاصة، حيث تراجع الناتج العالمي والناتج المحلي، كما بدأت الأسواق في التمييز بين دول الفائض ودول العجز لمنطقة اليورو، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الاقتراض في دول العجز على مستوى القطاعين العام والخاص فانعكس ذلك على الاستثمار، وألغى جزء كبير من الوظائف في المنطقة لكونها من القطاعات المتأثرة بالأزمة المالية العالمية كقطاع العقارات، فارتفعت معدلات البطالة وانخفضت مستويات الادخار، ودخلت منطقة اليورو في ركود عميق⁽¹⁰⁾.

فبعد انطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية من اليونان أواخر سنة 2009 سرعان ما لحقت بها دول أخرى، حيث تعثرت أيرلندا بسبب الضمانات الحكومية التي قدمتها للبنوك لتغطية قروضها العقارية، والتي أدت إلى خسارة مقدرة بحوالي 100 مليار يورو مما نتج عنه انهيار اقتصادي، أين وصل عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة 32% في سنة 2010، كما ارتفع معدل البطالة إلى حوالي 14% للسنة نفسها؛ وتعثرت البرتغال في أوائل سنة 2010 بسبب الإنفاق والتغطية على القطاع الخدمي، أين قُدّر عجز الموازنة العامة فيها بنسبة 4,5%، وقفزت البطالة إلى نسبة 14,8% خلال سنة 2010.

هذا وقد تجاوزت أزمة الديون السيادية ما يُسمّى بدول أوربا الهامشية والمتمثلة في أيرلندا واليونان والبرتغال، بل وصلت إلى إيطاليا ثالث قوة اقتصادية في منطقة اليورو، وإسبانيا رابع قوة اقتصادية في المنطقة؛ ويعود تعثر إسبانيا إلى ارتفاع الإنفاق على القطاع العام، حيث قُدّر عجز الميزانية العامة على مستواها بنسبة 9,2% وبلغت البطالة نسبة 25% خلال سنة 2010؛ أما إيطاليا فقد وصل عجز موازنتها العامة إلى نسبة 4,6%، وارتفع دينها العام إلى 120%⁽¹¹⁾.

تأثرت باقي دول منطقة اليورو بأزمة الديون السيادية، والجدول التالي يلخص تطور بعض المؤشرات المعبرة عن مظاهر الأزمة في منطقة اليورو:

جدول رقم (01): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في منطقة اليورو خلال الفترة (2007-2014)

الوحدة: %

المتغير / السنة	2007	2008	2009	2010	2011	توقعات 2012	توقعات 2013	توقعات 2014
الناتج المحلي	3	0,4	4,4 -	2	1,4	0,6 -	0,3 -	1,1
الإنفاق الاستهلاكي	1,7	0,4	1 -	0,9	0,1	1,3 -	1 -	0,8
إجمالي الدين	66,5	70,3	80	85,6	88,1	92,9	95	95,3
صافي الإقراض	0,4	0,7 -	0,3	0,5	0,6	1,9	2,5	2,5
البطالة	7,5	7,6	9,4	10,1	10,5	11,7	12,3	12,3
الاستثمار	22,6	22,2	18,8	19,3	19,6	18,3	17,8	18
الادخار	23	21,5	19,1	19,8	20,2	20,2	20,3	20,5

المصدر: راجع: مجموعة من الخبراء، آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر، صندوق النقد الدولي، واشنطن، أبريل 2013، ص: 52؛ 150-172؛ مجموعة من الخبراء، آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر 2011، ص: 75؛ مجموعة من الخبراء، آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، أبريل 2009، ص: 65.

يُظهر الجدول السابق انخفاض كل من الناتج المحلي والإنفاق الاستهلاكي لمنطقة اليورو في سنة 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية، وعرفا انخفاضاً حاداً في سنة 2009 وذلك لدخول المنطقة في أزمة ديونها السيادية، ثم أظهرتا ارتفاعاً طفيفاً خلال سنتي 2010 و 2011، ليعاودا الانخفاض خلال سنتي 2012 و 2013 لاستمرار الأزمة، في انتظار تحسنهما خلال سنة 2014؛ كما عرف كل من إجمالي الدين والبطالة ارتفاعاً متزايداً منذ سنة 2007 ويُتوقع أن تستمر هذه الزيادة إلى غاية 2014، أما باقي المتغيرات من الاستثمار والادخار وصافي الإقراض فقد عرفت تذبذباً خلال الفترة المدروسة، وذلك لارتباطها بطبيعة المستقبلين على الاستثمار والادخار ومدى الإقبال عليها.

وفي ختام هذا العنصر، نقول إنَّ أزمة الديون السيادية الأوروبية تُشكّل تحدياً حقيقياً لدول الاتحاد الأوروبي عامة ودول منطقة اليورو خاصة، وذلك باختبار مدى قوة اندماجها ومدى قدرتها على التصدي للصدمات وتجاوز الأزمات؛ كما تُشكّل هذه الأزمة خطراً كبيراً يهدد مستقبل الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، خاصة مع تزايد الطلب على إعادة النظر في سياسات الدخول لهذه الوحدة، وكذا تزايد الانتقادات حول عدم وجود سياسات للخروج منها، لاسيما مع بروز تطلعات بعض الدول للخروج من الاتحاد الأوروبي على غرار بريطانيا، وكذا الخروج من منطقة اليورو على غرار فرنسا، وهي الاحتمالات المُرتقبة مع مطلع سنة 2017، وهو ما يستدعي الاستعجال في إدخال إصلاحات واسعة تسمح بضبط الأوضاع المالية للدول الأعضاء، وتضمن سلامة الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية.

ثانياً: صندوق النقد الدولي ودوره في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية:

لقد ارتبط دور صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه بتعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال السعي للحفاظ على النظام النقدي الدولي؛ إلا أنه اكتسب دوراً جديداً منذ سبعينيات القرن العشرين، وذلك من خلال العمل على الحفاظ على استقرار النظام المالي، ومساعدة الدول في تجاوز أزماتها المالية، ولعل من أبرز الأمثلة الحديثة على ذلك دوره في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية.

1- الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية: لقد كان دور صندوق النقد الدولي حين نشأته متعلقاً بإدارة النظام النقدي الدولي وضمان سلامته، وذلك من خلال المحافظة على أسعار صرف العملات من التقلب الشديد بنشيتها وجعلها تتحرك ضمن مجال ضيق، إلا أن هذا الدور انتهى بانتهاء نظام (بروتن وودز) وإنهاء نظام التعويم الحر؛ ومع ظهور أزمات المديونية في الدول النامية تجدد دور صندوق النقد الدولي، وذلك بالإشراف على إدارة هذه الأزمات من خلال ضبط برامج الإقراض وإعادة جدولتها؛ ومع تنامي الأزمات المالية في آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، اكتسب الصندوق دوراً جديداً والمتعلق بالمحافظة على استقرار النظام المالي العالمي مع محاربة الاختلالات التي قد تؤدي إلى وقوع أزمات، وذلك من خلال منح قروض مع تقديم المساعدات الفنية والتدريبية المساعدة لدوله الأعضاء، في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة، وكذا إعطاء المشورة لها في ما يتعلق بالسياسات التي تعتمد عليها لمنع وقوع الأزمات المالية أو تجاوزها بعد وقوعها، ولذلك يعمل صندوق النقد الدولي على استحداث وتعزيز أشكال مساعداته؛ كما يعمل الصندوق على متابعة أحداث الاقتصاد العالمي، وإطلاق إشارات تحذيرية عند استشعار الأزمات من خلال اعتماده على برامج تحسيسيّة (**)(12).

2- جهود صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية: يُعتبر تدخل صندوق النقد الدولي في أزمة الديون السيادية الأوروبية، من أولى المساعدات التي يُقدّمها الصندوق للدول الصناعية في منطقة اليورو منذ نشأته؛ أين أبدى الصندوق استعداده لدعم برامج التصحيح والتعافي في الدول الأوروبية المتعثرة منذ البوادر الأولى للأزمة، من خلال مساعداته المالية وكذا تصميم ومراقبة الإجراءات الاقتصادية.

ومع تأزم الوضع في الدول المتعثرة، تقدمت كل من اليونان وإيرلندا والبرتغال بطلب المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي؛ مما أدى إلى تعاون الاتحاد الأوروبي وكذا المؤسسات الأوروبية من البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية مع صندوق النقد الدولي في برنامج عُرف باسم "الهيكل الثلاثي" (Troika)⁽¹³⁾؛ كما تم تأسيس "الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي" (Fonds européen de stabilité financière (FESF)) بتاريخ 9 ماي 2010، والذي تقرر تحويله في 28 فيفري 2010 إلى آلية دائمة لتغطية أزمات الديون السيادية في منطقة اليورو بداية من 1 جويلية 2013، ليصبح تحت اسم "آلية الاستقرار الأوروبي" (Mécánisme (MES) européen de stabilité)، أين تم رفع طاقاته الإقراضية إلى حوالي 750 مليار يورو بعدما كان المبلغ أقل من ذلك، وقد ساهم صندوق النقد الدولي بمبلغ 250 مليار يورو، بينما بلغت مساهمات منطقة اليورو 440 مليار يورو، أما المفوضية الأوروبية فقد ساهمت بمبلغ 60 مليار يورو⁽¹⁴⁾.

وقد وافق صندوق النقد الدولي على عقد اتفاق مع إيرلندا منذ 16 ديسمبر 2010، في إطار تسهيل الصندوق الممدد لمدة ثلاث سنوات وبحوالي قيمة 22,5 مليار يورو، من إجمالي المبلغ المخصص لها مع باقي أعضاء

الهيكل والبالغ 85 مليار يورو، أين أتاح على الفور قيمة 5 مليار يورو واستكمل باقي الدفعات في 2011 و2012؛ ووافق على عقد اتفاق ممدد مع البرتغال منذ 20 ماي 2011 في إطار تسهيل الصندوق الممدد كذلك ولمدة ثلاث سنوات وبحوالي قيمة 26 مليار يورو، من إجمالي ما تم تخصيصه للبرتغال بقيمة 78 مليار يورو، وبلغ مجموع المبالغ المُقدَّمة للبرتغال حتى نهاية السنة المالية 2012 قيمة 18,6 مليار يورو؛ كما وافق على منح المساعدة الفنية لإسبانيا في سنة 2013، وذلك من خلال مراقبة المساعدة المالية الأوروبية لبرنامج إعادة رسة البنوك في إسبانيا، حيث قدَّم المشورة المستقلة لدعم الجهود الإسبانية والأوروبية من أجل استعادة صحة القطاع المالي في إسبانيا؛ بالإضافة إلى عقده اتفاقات تقضي بمساعدة اليونان منذ سنة 2010⁽¹⁵⁾.

3- أشكال مساعدات صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2009-2013): في ظروف الأزمات التي مَسَّت مُختلف الدول الأعضاء لصندوق النقد الدولي خلال الفترة (2009-2013)، عمل صندوق النقد الدولي على تعزيز دوره وتكثيف جهوده الإقراضية من خلال تدخلاته بمختلف أشكال مساعداته القديمة أو المستحدثة كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (02): التسهيلات التمويلية لصندوق النقد الدولي خلال الفترة (2009-2013)

التسهيل الائتماني وسنة الاعتماد	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد			
اتفاقات الاستعداد الائتماني (1952)	مساعدة متوسطة الأجل للدول التي تُعاني مشكلات قصيرة الأجل في موازين مدفوعاتها.	اعتماد سياسات خاصة بتوليد الثقة في حل هذه المشكلات ولفترة زمنية قصيرة.	عمليات شراء ربع سنوية، مرتبطة بمراجعة معايير الأداء وشروط أخرى.
تسهيل الصندوق الائتماني (1974)	مساعدة طويلة الأجل لدعم الإصلاحات الهيكلية لمعالجة مشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات.	اعتماد برنامج مدته ثلاث سنوات، بجدول أعمال هيكلية، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في شهور السنة التالية.	عمليات شراء ربع سنوية أو نصف سنوية، مرتبطة بمراجعة معايير الأداء وشروط أخرى.
تسهيل الصندوق الممدد (1974)	مساعدة طويلة الأجل لدعم الإصلاحات الهيكلية لمعالجة مشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات.	اعتماد برنامج مدته أربع سنوات، بجدول أعمال هيكلية، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في شهور السنة التالية.	عمليات شراء ربع سنوية أو نصف سنوية، مرتبطة بمراجعة معايير الأداء وشروط أخرى.
خط الائتمان المرن (2009)	أداة مرنة لمعالجة جميع مشكلات ميزان المدفوعات الفعلية والمحتملة.	أساسيات الاقتصاد الكلي السابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء قوية.	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة، مقدما طوال مدة الاتفاق، شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد سنة واحدة.
خط الائتمان الوقائي (2010)	أداة للدول التي تتميز بسياسات اقتصادية سليمة.	سياسات قوية والمركز الخارجي والنفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة القطاع المالي.	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، ويخضع لمراجعات نصف سنوية.
خط الوقاية والسيولة (2011)	أداة للدول التي تتميز بسياسات اقتصادية سليمة.	سياسات قوية والمركز الخارجي والنفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة القطاع المالي.	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، ويخضع لمراجعات نصف سنوية.
التسهيلات الخاصة			
المساعدة الطارئة:	مساعدة لمواجهة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات فيما يتعلق بما يلي:		
1- الكوارث الطبيعية (1962):	الكوارث الطبيعية	جهود معقولة للتغلب على المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات.	لا يوجد
2- مرحلة ما بعد الصراع (1995):	بعد الاضطرابات المدنية أو الصراعات المسلحة الدولية.	بناء القدرات تمهيدا للدخول في اتفاق الشريحة الائتمانية أو تسهيل النمو.	

أداة التمويل السريع (2011)	مساعدة مالية سريعة للدول التي تعاني احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات.	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات.	صرف مبالغ نصف أو ربع سنوية أحياناً بشرط مراعاة الأداء واستكمال المراجعات.
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل			
التسهيل الائتماني الممدد (2010)	مساعدة متوسطة الأجل لمواجهة المشكلات المزمنة لميزان المدفوعات.	الدخول في اتفاقات لمدة 3 أو 4 سنوات، مع " تقرير إستراتيجية الحد من الفقر " يتضمن السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية.	صرف مبالغ نصف أو ربع سنوية أحياناً بشرط مراعاة الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة.
تسهيل الاستعداد الائتماني (2010)	لحل مشكلات ميزان المدفوعات وتلبية الاحتياجات الوقائية على المدى القصير	عقد اتفاقات في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني تتراوح بين سنة إلى سنتين.	صرف مبالغ نصف أو ربع سنوية أحياناً بشرط مراعاة الأداء واستكمال المراجعات
التسهيل الائتماني السريع (2010)	مساعدة سريعة لتلبية احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات.	لا يلزم وضع برنامج قائم على أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة.	عادة دفعة واحدة.

المصدر: راجع: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2013، ص: 38؛ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2012، ص: 20؛ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2011، ص: 20؛ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2010، ص: 22؛ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2009، ص: 30.

يتضح جلياً من خلال هذا الجدول أن معظم أساليب المساعدة لصندوق النقد الدولي تم استحداثها خلال الفترة "2010-2011"، وهي الفترة التي تزامنت مع ظهور أزمة الديون السيادية الأوروبية، وتظهر أبرزها في التسهيلات الائتمانية للمعالجات الفورية للأزمة؛ وما يؤخذ على هذه الأساليب أنها ليست بسياسات إستراتيجية تقضي على الأزمات بشكل فوري ونهائي بحيث لا تسمح بتكرارها في المستقبل، بل هي مجرد حلول مؤقتة للتخفيف من الأزمات في المدى القصير، ولن يكون لها أثر في المدى المتوسط والمدى البعيد، وهو ما حدث فعلاً، إذ أن معظم هذه الأساليب لم يتم استكمالها ومنها ما تم إلغاؤها، كتسهيل الاستعداد الائتماني مثلاً. هذا، ونخلص في ختام هذا العنصر بالقول إن الوضع المتأزم للدول المتعثرة، استدعى تكثيف الجهود الأوروبية إلى جانب جهود صندوق النقد الدولي، وذلك للتخفيف من حدة أزمة الديون السيادية على الدول المتضررة منها، على غرار اليونان الذي لا يزال يعاني من هذه الأزمة، ويواجه آثارها الحادة.

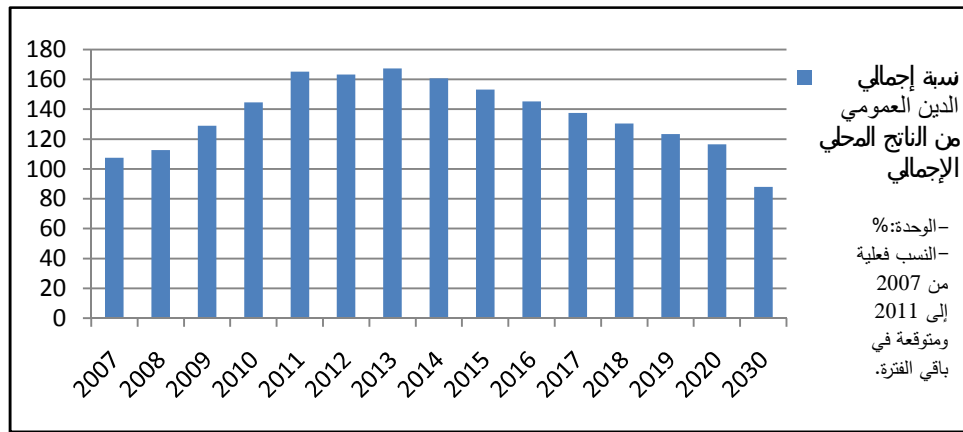
ثالثاً: دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية :

لقد استدعت حدة أزمة الديون السيادية في اليونان إلى المزيد من تكثيف جهود صندوق النقد والجهود الأوروبية وكذا الجهود اليونانية، وذلك بحثاً عن إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اليونانية، مع تجنب تفكك الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية.

1- جذور أزمة الديون السيادية في اليونان: تعود أزمة اليونان إلى ظهور مشكلة عجز الموازنة العامة، الذي عملت الحكومة اليونانية على إخفائه والذي قُدِّرَ بنسبة 3,8%، وهو أكبر من المعدل المسموح به للاتفاق بمنطقة اليورو (***)؛ إضافة إلى مجموعة من الأوضاع التي شهدتها الاقتصاد اليوناني، إذ عرفت البنوك اليونانية توسعاً كبيراً في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وهو ما أدى إلى زيادة الاستهلاك في القطاع الخاص؛ كما عرف الإنفاق العام ارتفاعاً بنسبة 87% مع ارتفاع قيمة الإيرادات بنسبة 31%؛ إضافة إلى طبيعة الاقتصاد اليوناني الخدمي، إذ تُشكل فيه الخدمات نسبة 79% وبمساهمة كبيرة من السياحة والنقل البحري، بينما تُشكل الصناعة نسبة 18% والزراعة نسبة 3% منه؛ هذا ويظهر الإنفاق العام بمستويات مرتفعة جداً مقارنة بالإيرادات الضريبية، حيث يتراوح متوسطه ما بين 49% إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن الإيرادات

الضريبية منخفضة إذ لا تتعدى نسبة 39% من إجمالي الناتج المحلي؛ كما يتميز اليونان بقطاع عام ضخم وبأجور سخية مقارنة بأجور القطاع الخاص، إذ بلغ متوسط فاتورة أجور القطاع العام 12,6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2009)، مقارنة مع المتوسط المسجل في الاتحاد الأوروبي والذي بلغ 10,5% خلال الفترة نفسها، كما ظل ارتفاع الأجور أسرع من نمو الإنتاجية طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010؛ هذا مع وجود فجوة تنافسية كبيرة قدرت ما بين 10% إلى 20% من إجمال الناتج المحلي، وقد أدت هذه العوامل الداخلية إلى جانب عوامل خارجية أخرى، أبرزها إفراط اليونان في الاقتراض الخارجي وكذا تداعيات الأزمة المالية العالمية، في تفشي الأوضاع وارتفاع الدين العمومي لليونان، لتتفجر بذلك أزمة الديون السيادية اليونانية⁽¹⁶⁾؛ والشكل البياني أدناه يُظهر تطور تفاقم الدين العمومي الذي تعاني منه اليونان وتوقعات انخفاضه للسنوات المقبلة:

شكل رقم (01): تطور الدين العمومي في اليونان خلال الفترة (2007-2020؛ 2030)



من إعداد الباحثين، بالاعتماد على البيانات المتوفرة في المرجع:

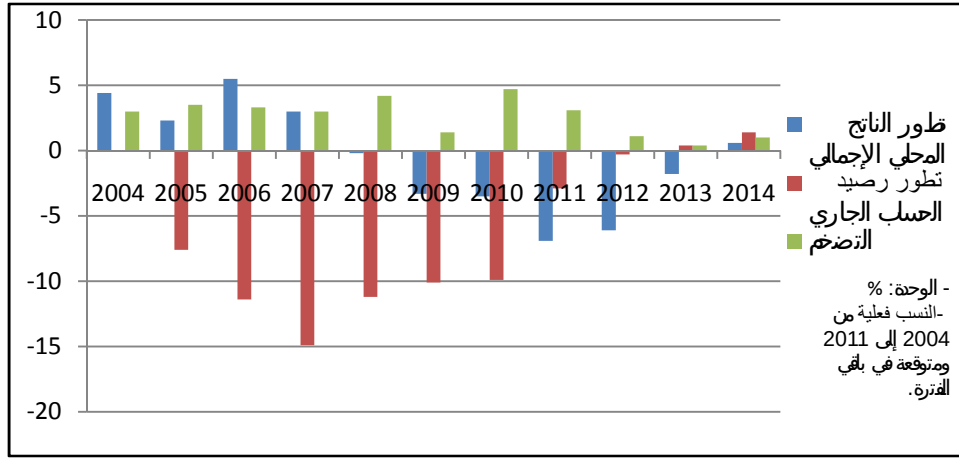
International Monetary Fund, IMF Country Report, n°12/57, 2012, p.93.

يُظهر هذا الشكل الارتفاع المتزايد للدين العمومي لليونان منذ سنة 2007 أين سجل نسبة 107,4%، وهي أكبر من النسبة المسموح بها ضمن شروط الانضمام لمنطقة اليورو، ليصل إلى أكبر قيمة محققة خلال فترة الأزمة عند سنة 2011 بنسبة 165,3%، ثم شهد انخفاضا طفيفا إلى حوالي نسبة 163,2% في سنة 2012 لترتفع نسبته من جديد إلى حوالي 167,3% في سنة 2013، ويتوقع أن تكون هذه آخر نسبة لارتفاع الدين العمومي في اليونان، حيث من المنتظر وفي توقع متقائل جدا أن يُحقق انخفاضات ليصل إلى نسبة 116,5% خلال سنة 2020، ليحقق أقل قيمة متوقعة بنسبة 88% خلال سنة 2030.

2- مظاهر أزمة الديون السيادية في اليونان: ظهرت أزمة الديون السيادية اليونانية في أواخر سنة 2009 ب بروز العجز الكبير في ميزان المدفوعات وارتفاع الدين العمومي، بعد فترة الانتعاش الاقتصادي المسجل خلال الفترة (2001-2007)؛ وبظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية تأثر الاقتصاد اليوناني من خلال ما عرفه الناتج الإجمالي المحلي من انخفاض، نتيجة لتراجع عائدات القطاع السياحي والنقل البحري⁽¹⁷⁾؛ وبانفجار أزمة الديون السيادية، دخل اليونان في ركود عميق، أين شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعا سيئا بمتوسط بلغت نسبته - 0,5% في سنة 2011، وحقق رصيد الحساب الجاري سلبا سلبية، كما ارتفع متوسط البطالة بنسبة 10,5%

وارتفع متوسط التضخم بنسبة 3% وهذا خلال سنة 2011؛ هذا ويمكن تمثيل تطور أهم هذه المؤشرات من خلال الشكل البياني الموالي:

شكل رقم (02): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في اليونان خلال الفترة (2007 - 2014)



من إعداد الباحثين، بالاعتماد على البيانات المتوافرة في المرجعين: مجموعة من الخبراء، آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر، صندوق النقد الدولي، واشنطن، أبريل 2013، ص: 166؛

United Nation, World Economic and Prospects, 2013, p.155 ; 159.

يظهر من خلال هذا الشكل البياني تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لليونان طيلة فترة أزمة الديون، فبعد أن سجل أعلى ارتفاع له بنسبة 5,5% سنة 2006، عاد ليسجل انخفاضا طفيفا سنة 2007 ليعرف انخفاضا حادا سنة 2008 بنسبة -0,2%، ثم توالى انخفاضاته ليسجل أسوأ نتيجة بنسبة -6,9% سنة 2011، ويتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي ارتفاعا بنسبة 0,6% في سنة 2014؛ ويلاحظ أيضا من خلال الشكل التطور السلبي لرصيد الحساب الجاري منذ سنة 2005 أين حقق انخفاضا بنسبة -7,6%، وسجل أسوأ نتيجة سنة 2007 بنسبة -14,6%، ويتوقع أن يسجل قيما موجبة أواخر سنة 2013 وبداية سنة 2014 ليصل إلى نسبة 0,4%؛ كما يلاحظ أيضا تطور التضخم حسب أسعار المستهلكين، حيث شهد تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض طوال الفترة المدروسة، وسجلت أعلى قيمة له سنة 2010 بنسبة 4,7%، وسجلت أصغر قيمة له في سنة 2013 بنسبة 0,4%.

3- دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية في اليونان: بعد تقدّم اليونان بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي في 23 أبريل 2010، عمل الصندوق على عقد اتفاق ثنائي مع الاتحاد الأوروبي في إطار دعم برنامج السلطات متعدد السنوات المخصص للتصحيح والتحول الاقتصادي، والذي يهدف إلى دعم النمو في اليونان وتوفير مناصب العمل، وذلك من خلال دعم القدرة التنافسية وتعزيز الاستقرار في القطاع المالي وكذا ضمان توافر موارد عامة قابلة للاستمرار⁽¹⁸⁾.

والجدير بالذكر هنا، أن اليونان تأخر في طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وترتب عن ذلك تطور الأزمة على مستواه، إذ أن بوادر أزمتها ظهرت منذ سنة 2009 بعد عجز حكومته على تغطية نفقاتها وارتفاع دينها العام، وبعدما رفضت كلا من ألمانيا والبنك المركزي الأوروبي تقديم المساعدة له في البداية، ما أدى إلى

دخول اليونان في مفاوضات شاقة، انتهت بقبول تقديم المساعدة له تحت شروط نقشفية قاسية في أواسط سنة 2010.

حيث وافق الصندوق على عقد اتفاق مع اليونان بتاريخ 9 ماي 2010، في إطار التسهيل الممدد لمدة ثلاث سنوات، يقضي بمنح مبلغ مقدر بحوالي 30 مليار يورو من أصل المبلغ الإجمالي المخصص لمساعدة اليونان والذي قُدِّر بحوالي 110 مليار يورو، وقد أتاح على الفور مبلغ 5,5 مليار يورو، وتم استكمال الدفعة الثانية في 11 مارس 2011، بعد إجراء مراجعة ثالثة لأداء الاقتصاد اليوناني، ليصل مجموع المبلغ المنفق 14,6 مليار يورو⁽¹⁹⁾؛ إلا أن السلطات اليونانية قامت بإلغاء هذا البرنامج والذي كان سينتهي بعد ثلاث سنوات ومن ثم إلغاء المبلغ المتبقي والذي لم يُصرف، وقام بعقد اتفاق ممدد آخر مع الصندوق بتاريخ 15 مارس 2012 في إطار تسهيل الصندوق الممدد بمبلغ 28 مليار يورو ولمدة 4 سنوات حتى نهاية سنة 2014، وذلك بدعم استثنائي من موارد الصندوق وصل إلى 2158,8% من حصة عضوية اليونان؛ وقد ارتفع المبلغ الإجمالي المخصص لإنقاذ اليونان ليصل إلى 130 مليار يورو، أين رُفِعَت قيمة مساهمة الصندوق بمبلغ 8 مليار يورو، وهذا خلال العام 2015 والربع الأول من عام 2016⁽²⁰⁾.

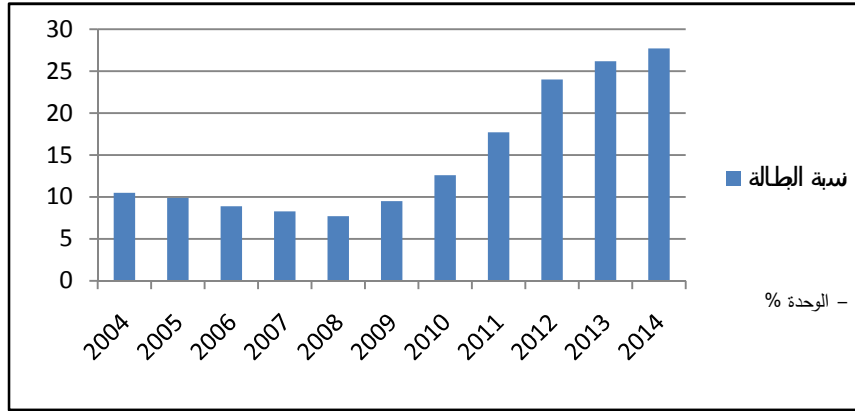
هذا، وتجدر الإشارة كذلك إلى أن العديد من الشروط المفروضة لاقت الرفض من قبل المجتمع اليوناني وولدت العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على مستواه، ما زاد من ضغوط المطالبة بإلغاء برامج المساعدة مع المطالبة بإيجاد حلول فورية، ما أدى إلى عدم التمكن من الالتزام بهذه الشروط، ومن ثم إلغاء البرنامج الإنقاذي الأول لليونان.

4- الجهود اليونانية المبذولة لتجاوز أزمة ديونها السيادية: لقد سعت اليونان إلى اتخاذ وتنفيذ إجراءات صارمة في إطار البرامج الدولية المقدمة لها للخروج من أزمتها، والتي تُركِّز أساساً على الجهود اليونانية المبذولة؛ وفي هذا الصدد سطرت اليونان سياسات عاجلة منذ تاريخ 2 فيفري 2010، والتي اعتمدت أساساً على إعادة المالية العامة إلى أوضاع قابلة للاستقرار، مع إعطاء دفعة للقدرة التنافسية الخارجية وكذا حماية استقرار القطاع المالي؛ ولذلك عملت على تجميد الرواتب وتخفيض 10% من المكافآت، كما تم إصدار قانون حماية الاقتصاد اليوناني في مطلع مارس 2010، والذي يتضمن زيادة الضريبة على المبيعات وزيادة 15% من الضريبة على البترول، واقتطاع 12% من مكافآت القطاع العام مع تحسين الشفافية وتقليص دور الدولة في الاقتصاد؛ كما تم الإعلان على إجراءات أخرى ناصية على تخفيض علاوات القطاع العام بنسبة 8%، وزيادة الضريبة على السيارات المستوردة بنسبة 10%؛ غير أن هذه الإجراءات لم تُدر نفعا على اليونان وزادت من سوء الأحوال الاجتماعية إلى جانب الأوضاع الاقتصادية مع توسع إضرابات شعبية عارمة، مما أدى إلى عدم تخطي شروط استكمال البرنامج الأول ومن ثم إلغاؤه؛ ومع إبرام برنامج المساعدة الثاني في سنة 2012، عمد اليونان على إعادة ضبط إستراتيجية برنامجها الاقتصادي، بالتركيز على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تكفل تعجيل النمو وتوظيف العمالة، من خلال السعي لتخفيض نسبة الدين العمومي إلى إجمالي الناتج المحلي ليحقق نسبة 120% في سنة 2020، مع زيادة الاقتطاعات في الأجور؛ كما تضمنت موازنة 2013 مزيداً من سياسات النقشف الهادفة إلى إصلاح أوضاع المالية العامة والقدرة التنافسية وإنعاش سوق العمل⁽²¹⁾.

وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة والرامية إلى تعجيل النمو وتوظيف العمالة، إلا أن آثارها كانت قاسية

خاصة على المجتمع وسوق العمل؛ حيث عرفت مستويات البطالة ارتفاعات مستمرة طوال فترة الأزمة، وهذا ما يُمكن إظهاره في الشكل البياني الآتي:

شكل رقم (03): تطور معدلات البطالة في اليونان خلال الفترة (2004-2014)



من إعداد الباحثين، بالاعتماد على البيانات المتوفرة في المرجع: United Nation World Economic and Prospects, 2013, p.163.

عَرَفَت نسبة البطالة انخفاضا متناقصا خلال الفترة (2008-2004)، من نسبة 10,5% إلى نسبة 7,7%؛ لتعرف ارتفاعا متزايدا ابتداء من سنة 2009 إلى 2011 من نسبة 9,5% إلى نسبة 17,7%، كما يُتَوَقَّع أن تُواصل قيم البطالة في الارتفاع، لتصل في أفضل حالات التنازل إلى نسبة 27,7% ، وهذا خلال سنة 2014. وفي ختام هذا العنصر، نقول إنه على الرغم من هذه البرامج الإصلاحية والمساعدات المالية والجهود المبذولة، إلا أنها لم تعد بالنفع على اليونان، إذ لم يتمكن من الخروج من أزمته أو حتى التخفيف منها بل تداعياتها لاتزال مستمرة عليه وتهدده على المستوى المحلي بتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وكذا على المستوى الأوروبي مع تنامي الآراء حول إخراجها من منطقة اليورو، وهو ما طرح ضرورة صياغة سياسات إستراتيجية لكيفية الخروج من الاتحاد الأوروبي عامة والخروج من منطقة اليورو خاصة.

خاتمة

لقد تولّى صندوق النقد الدولي مهمة النهوض بالتعاون النقدي وتحقيق الاستقرار المالي منذ نشأته، ويتجدد دوره هذا بتجدد الأوضاع وتنوع الاختلالات في دوله الأعضاء؛ ومع انفجار أزمة الديون السيادية الأوروبية وما شهدته دول منطقة اليورو من انكماش حاد، استُدْعِيَ الصندوق للتدخل بتطبيق برامج إنقاذية ومساهمته بمساعداته المالية والفنية.

وفي هذا الإطار، جاء هذا البحث بهدف التعريف بأزمة الديون السيادية الأوروبية، مع تحديد جهود الصندوق المبذولة لتصحيح الاختلالات وتجاوز أزمة الديون في الدول المتعثرة عامة واليونان خاصة؛ وقد تم من خلاله التأكد من صحة الفرضيات الموضوعية، وذلك بتحليل المعلومات والبيانات ذات الصلة بالبحث.

إن "أزمة الديون السيادية الأوروبية هي - فعلا - أزمة عضوية بين دول منطقة اليورو، وتعد اليونان أكثر الدول تضررا منها"، ذلك أن الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية لم تقم على أسس سليمة نظرا للتفاوت الموجود في قوة اقتصاديات الدول الأعضاء، إذ أن اليونان ظل يحقق أدنى المستويات في المؤشرات الاقتصادية بعد انضمامه

إلى منطقة اليورو على غرار باقي الدول الأعضاء، ليكون بذلك أضعف دول المنطقة، ما يجعله أكثر عرضة للآزمات التي تصيب منطقة اليورو، من ثم أكثر الدول تضرراً منها، وهذا ما يستدعي ترشيد سياسات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عامة ومنطقة اليورو خاصة، وفي هذا تأكيد لصحة الفرضية الأولى.

أما بالنسبة لدور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية باليونان "فلا يمكن لصندوق النقد الدولي أن يكون لدوره أثر على مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان، دون تكثيف للجهود الأوروبية عامة والجهود اليونانية خاصة"، ذلك أن دوره حال دون أن يكون له أثر على تجاوز اليونان لأزمته أو حتى التخفيف منها إلى حد الآن، فقد تفاقم الوضع على مستواه نتيجة عدم تمكن اليونان من تحقيق كامل الشروط المفروضة، خاصة مع تزايد الضغوط عليه من قبل مجتمعه؛ وهذا ما يستدعي بذل المزيد من الجهود الأوروبية سواء من قبل اليونان للتمكن من استكمال البرامج الإنقاذية على مستواه، والتي لن تتم دون قدرته على تنفيذ الخطط التقشفية ولو على حساب المجتمع اليوناني، أو حتى من قبل الدول الأعضاء في منطقة اليورو أو الاتحاد الأوروبي، ذلك أن الأمر يتعلق بالوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية المهددة ككل، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

وعلى العموم، فقد تم الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

1- تقع الدول في أزمة ديون سيادية إذا فشلت في الوفاء بخدمة ديونها المقومة بالعملة الأجنبية، وذلك راجع أساساً إلى إساءتها تقدير هيكل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية في المستقبل، أو بسبب تعرضها لصدّات خارجية مؤثرة على تدفقات النقد الأجنبي.

2- تعود الجذور الحقيقية لأزمة الديون السيادية الأوروبية إلى الاختلالات الشديدة في اقتصاديات بعض دول منطقة اليورو، إضافة إلى عدم اكتمال الاندماج الاقتصادي والمالي الأوروبي بين دول الجنوب ودول الشمال خاصة في جانب المالية العامة، حيث تتفرد كل دولة بسلطانها على سياستها المالية، ولكن آثارها تنعكس على المنطقة كلها.

3- أدت الأزمات المالية إلى تجديد دور صندوق النقد الدولي، حيث أصبح يُساهم في الحفاظ على الاستقرار العالمي بعدما كان مرتبطاً بإدارة النظام النقدي الدولي فقط.

4- يُعتبر تدخل صندوق النقد الدولي في أزمة الديون السيادية الأوروبية، من أولى المساعدات التي يقدمها للدول الصناعية في منطقة اليورو منذ نشأته، وذلك من خلال دوره في دعم برامج التصحيح والتعافي في اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا .

5- ترجع الجذور الحقيقية لأزمة الديون السيادية في اليونان إلى اختلال الأوضاع الاقتصادية والنتائج السلبية المحققة في السنوات السابقة، خاصة ما يتعلق بانخفاض التحصيل الضريبي وارتفاع النفقات العامة، إضافة إلى الإفراط في الاقتراض الخارجي وكذا آثار الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة والنقل البحري .

6- لقد واجه صندوق النقد الدولي صعوبات في استكمال البرامج الإنقاذية المتاحة لمساعدة اليونان، نتيجة لتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليونان، واحتياجه إلى فترة أطول و طاقة إقراضية أعلى لإصلاح اختلالاته الهيكلية .

7- انعكست الجهود اليونانية المبذولة للخروج من أزمة ديونها السيادية بآثار جد قاسية على المجتمع خاصة على مستوى سوق العمل، وستستمر هذه الآثار إلى وقت طويل.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن معظم النتائج المتوصل إليها في البحث تتسجم مع أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسات السابقة المعتمد عليها في البحث، فالنتيجة الثانية تعكس إلى حد بعيد ما توصلت إليها دراسة "جيل سانت-بول وآخرون" ودراسة "محمد حبش"، كما أن النتيجة السادسة تعكس ما توصلت إليها دراسة "ذهبية لطرش".

الهوامش والمراجع:

(*) يبلغ عدد دول الاتحاد الأوروبي حاليا ثمانين وعشرين (28) دولة وهي: بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، فنلندا، النمسا، قبرص، استونيا، المجر، لاتفيا (la Lettonie)، ليتوانيا (la Lituanie)، مالطا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، كرواتيا وهي آخر دولة منظمة وذلك في جويلية 2013؛ بينما تضم منطقة اليورو تسع عشرة (19) دولة منها فقط وهي: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، فنلندا، النمسا، اليونان، سلوفينيا، مالطا، قبرص، سلوفاكيا، استونيا، لاتفيا، لتوانيا وهي آخر دولة منظمة وذلك منذ جانفي 2015.

1-Observe: Bénédicte Serbini, Gestion des crises de dette souveraine : Vers une révision des seuls de vote des clauses d'action collectives, Thèse de doctorat, non publiée, Université du sud, Touloun-var, France, 2010, p.10-15; Philippe Huberdeau, La dette souveraine est-elle assurée? Sur le site web : www.robert-schuman.eu, [Vu le : 28/02/2013].

2- خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، ص: 2، في الموقع الإلكتروني: treasury.worldbank.org، [لوحظ في: 2013/11/2].

3- المرجع السابق، ص: 7.

4- المرجع السابق، ص: 13.

5- Bénédicte Serbini, op. cit, p.84.

6- محمد يعقوبي، عبد الله عناني، تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ملتقى الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 7- 8 ماي 2013، ص: 3.

7-Observe: Gilles Saint-Paul et al. Zone euro: Comment gérer la crise de la dette publique? Sur le site web : www.institut-entreprise.fr, [Vu le : 28/02/2013]; Agnès Bénassy-Quéré, Zone euro: la crise après la crise, 2012, sur le site web : www.cepii.fr, [Vu le : 28/02/2013].

8- راجع: محمد يعقوبي، عبد الله عناني، مرجع سابق، ص: 5؛ برغليوت باركيو، جسيمين رحمن، إعادة تشكيل نمط النمو، مجلة التمويل والتنمية، ع 49، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر 2012، و.م.أ، ص: 48؛ سيلسن آلود، المزيد من أوروبا وليس أقل، ص: 52- 53، في الموقع الإلكتروني: www.imf.org، [لوحظ في: 2013/11/2].

9- برغليوت باركيو، جسيمين رحمن، مرجع سابق، ص: 49.

10- المرجع نفسه.

11- خديجة خنطيط، منال خلخال، اليونان... انطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، ملتقى الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 7- 8 ماي 2013، ص: 9.

(**) تتمثل أهم هذه البرامج في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، والذي يعمل على تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلي والخارجي، بالتركيز على أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية؛ وكذا برامج الإنذار المبكر والذي يستعمل في تحديد جوانب الضعف والعوامل الممكنة التي تتسبب في التجيل بالأزمات النظامية؛ إضافة إلى برامج اختبار الإجهاد والمستعملة في إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية من خلال محاولة قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات كالبنوك مثلا لصدمة معينة،

بتعاون الصندوق مع البنك العالمي؛ ولמיד من التفاصيل حول هذه البرامج يمكن الاطلاع على المرجع المَهْمَش أدناه والذي يعود إلى لطرش ذهبية.

12- راجع: ذهبية لطرش، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية: السياسات والإستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 2؛ 5؛ صندوق النقد الدولي، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي (1944)، نسخة مترجمة، في الموقع الإلكتروني: www.imf.org، [لوحظ في: 2013/11/22]، ص: 2.

13- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2013، ص: 19؛ 42.

14- Laura Lapretre, Les réponses européennes face à la crise économique et financière de 2007 à 2012 : Quelles conséquences et quelle efficacité? Working paper, la communauté française de Belgique, 2012, p. 8, sur le site web : www.pourlasolidarité.eu, [Vu le : 22/11/2013].

15- راجع: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2013، مرجع سابق، ص: 19؛ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2012، ص: 19؛ 24؛ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2010، ص: 19؛ 23.

(***) "لقد حددت معاهدة "ماستريخت" المنعقدة في مارس 1992 معايير انضمام دول الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اليورو، وأهم ما تم تحديده هو عدم تجاوز معدل التضخم المحلي لنسبة 1,5% فوق متوسط معدلات التضخم في أقل من ثلاث دول انخفاضا لمعدل التضخم، إلا أنه تم تغيير هذا المعدل واثق على معدل 2,7%، وقد تمكنت كل الدول الراغبة في الانضمام إلى منطقة اليورو من تحقيق معدل أقل من 3% ما عدا اليونان؛ إضافة إلى تحديد معدل العجز في الميزانية العامة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة لا تتجاوز 3%؛ كما تم تحديد عدم تجاوز معدل الدين الحكومي الكلي من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 60%؛ بالإضافة إلى عدم تجاوز سعر الفائدة الطويلة الأجل لنسبة 2%، مقارنة مع متوسط ثلاثة أسعار للفائدة في البلدان التي تُحقّق أدنى معدل للتضخم".

16- محمد حبش، الأزمة المالية اليونانية... إلى أين؟ مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع3-4، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ديسمبر 2011، ص: 12-13.

17- المرجع سابق، ص: 12-13.

18- راجع: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2011، ص: 19؛ محمد حبش، مرجع سابق، ص: 12.

19- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2011، مرجع سابق، ص: 19؛ 23.

20- راجع: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2012، مرجع سابق، ص: 19؛ 24؛ صندوق النقد الدولي، نشرة صندوق النقد الإلكتروني: المجلس التنفيذي يوافق على قرض لليونان بقيمة 28 مليار يورو، في الموقع الإلكتروني: www.imf.org، [لوحظ في: 2013/11/2].

21- راجع: محمد حبش، مرجع سابق، ص: 13؛ محمد جلال، أحمد ممدوح، منطقة اليورو: نظرة تحليلية وتوقعات عام 2013، شركة ICN، القاهرة، 2012، ص: 9؛ صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني مع اليونان بقيمة 30 مليار يورو، في الموقع الإلكتروني: www.imf.org، [لوحظ في: 2013/11/2].